

## جمعية الدول الأطراف

### الصندوق الاستئماني للضحايا

#### رئيسة مجلس الإدارة

#### السيدة/ إليزابيث رين

٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

سيداتي وسادتي الموقرون،

إنه لشرف لي أن أتحدث اليوم باسم مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. وسأعتمد هذه الفرصة لتسليط الأضواء على بعض التطورات فيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للضحايا في العام الماضي، فضلاً عن ملاحظاتي الشخصية المستمدة من بعثاتي إلى الميدان في شمالي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما تعرفون، فإن مجلس الإدارة الحالي قد تولى مهامه منذ عام. وفي هذا الاجتماع العادي اللاحق الأول لجمعية الدول الأطراف، أود التنويه بالتزام ومثابرة مجلس الإدارة السابق للصندوق الاستئماني للضحايا، الذي أشرف على انطلاق أنشطة الصندوق الاستئماني فضلاً عن الإشراف على تطوره المؤسسي. ولم يكن ذلك بالمهمة السهلة بالنظر إلى أن الصندوق الاستئماني هو عمل فريد لم يسبق له مثيل. وقد كفلت أعمال مجلس الإدارة السابق إيجاد مرتكز سليم يقوم على أساسه الصندوق الاستئماني للضحايا بالنظر إلى المستقبل بثقة.

وفي بداية ولايتنا، تناولنا مسألة اختيار وتعيين مدير تنفيذي جديد كمسألة ذات أولوية – ونجحنا في ذلك. فقد تولى السيد/بيتر دي بان مهام منصبه اعتباراً من أيلول/سبتمبر من هذا العام. وإنني سعيدة إذ أشير إلى أن السيد/دي بان قد حرص حرصاً بالغاً خلال الشهر الأول من تولي مهامه على إقامة علاقة عمل شخصية مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وعلى إيجاد جو إيجابي من التعاون والشراكة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في لاهاي وفي الميدان على السواء. وأحب أن أنوه إلى تقديرنا لجهود الأمانة، وخاصة جهود السيدة/كريستينا كالا، كبيرة موظفي البرامج، التي اضطلعت أيضاً بدور القائمة بأعمال المدير التنفيذي لمدة عام ونصف العام باذلة جهوداً لا تعرف الكلل.

وكما ذكر رئيس المحكمة القاضي 'سونغ' تكراراً في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن: نطاق التزام المحكمة الجنائية الدولية إزاء الضحايا، بعد التزامها بخصوص الجناة، هو التزام لم يسبق له مثيل ويتجسد على نحو متزايد. وقد جرى تأكيد ذلك بطريقة واضحة وشاملة أثناء المؤتمر الاستعراضي المعقود في كمبالا في صيف هذا العام حيث قامت 'بيتي مورونغي' و'إدواردو بيسارو' وأنا شخصياً بتمثيل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا. وفي كمبالا، كانت مسألة دور وموقف الضحايا أمام المحكمة هي إحدى المسائل الرئيسية الأربع في مجال التقييم التي تناولها المؤتمر.

وقبل الافتتاح الرسمي للمؤتمر، قامت المنظمات غير الحكومية الموجودة في كمبالا بتنظيم يوم خاص للضحايا شكّل حدثاً جانبياً ناجحاً جداً استُكمل باحتفال قاصر على المدعويين نظمه الصندوق الاستئماني للضحايا بعنوان أمسية خاصة من أجل العدالة' اشتركت في تنظيمها مؤسسة السينما من أجل السلام.

ومما ساعد أيضاً على وضع الصندوق الاستئماني على الخريطة الزيارات الموقعية المضطلع بها إلى مشاريع الصندوق في شمالي أوغندا. فقد تمكن كثير منكم لأول مرة من مقابلة الضحايا والتفاعل معهم ومع مجتمعاتهم وتقدير الخدمات المقدمة من الصندوق الاستئماني وشركائه فضلاً عن تقدير تأثيرها على حياة المستفيدين وكرامتهم.

وأرجو السماح لي بأن أشرككم في بعض الانطباعات الشخصية. فأول شيء أدهشني هو كيف أن الأنشطة المدعومة من الصندوق الاستئماني تلبى بوضوح الاحتياجات التي أعرب عنها الضحايا أو "الناجون" كما يحبون أن نسميهم. وتوجد بطبيعة الحال رغبة واضحة يتقاسمها الجميع في تحقيق السلام والأمن. وكذلك في نيل التعليم بالنظر إلى "...أنه يصعب كثيراً السيطرة على المتعلمين" كما أخبرني أحد الناجين.

وكان الاكتشاف الكبير بالنسبة إليّ هو الأهمية الهائلة لتقديم المشورة بشأن الصدمات النفسية إلى الناجين من العنف. وقد أبلغني الضحايا، مجموعات أو فرادي، أنه يكون لديهم قدر أكبر بكثير من الثقة واحترام الذات عندما يجدون شخصاً يشركونه في مآسيهم ويصحبهم بطريقة مهنية.

ويبين تقرير الصندوق الاستئماني كيف أن الحالات المعروضة على المحكمة تكشف عن أن النساء والبنات الصغيرات كثيراً ما يقعن ضحايا على نحو غير متناسب بسبب العنف الجنسي والعنف المرتكز على نوع الجنس. وهن يتعرضن للاختطاف والتجنيد القسري والعبودية الجنسية، كما حدث في شمالي أوغندا، أو يتعرضن للممارسة البشعة المتمثلة في الاغتصاب بوصفه تكتيكاً حربياً، كما حدث في شرقي الكونغو. ومما يزيد الطين بلة أن الضحايا من النساء كثيراً ما تلفظهن أسرهن ومجتمعاتهن. فكما قيل لي: "لا يمكن لكبرياء الرجل أن تسمح بوجود زوجة خائنة" - حتى وإن كان ما يُسمى بخيانتها لا يعدو في الواقع أن يكون فعلاً آثماً من أفعال الاغتصاب.

وهذا النوع من الملاحظة يقودني إلى التشديد على أهمية تناول دور الرجال ومواقفهم. فهم، كأزواج أو آباء أو أقارب، عليهم مسؤولية منع وقوع العنف من الذكور على النساء والبنات. كما أن الرجال، بوصفهم عوامل مساعدة على التغيير وليس بوصفهم حواجز تمنع وقوعه، عليهم تزعم قضية القيادة النسائية: في المجتمعات وعلى مستوى المؤسسات على السواء.

والاستنتاجات البحثية الأولية للدراسة الاستقصائية المتعلقة بتأثير الصندوق الاستثماري على الضحايا تُبرز منظور تأثير الضحايا النساء على المصالحة كما تُبرز مسألة إعادة تأهيلهن وتقديم التعويضات إليهن. وهذه هي من بين الدروس المستفادة الهامة التي يمكن أن تساعد في تحديد مدى التعويضات وشكلها لكي تكون ملائمة ثقافياً ومناسبة محلياً.

ومع نضج الصندوق الاستثماري، الذي يدعم أكثر من ٧٠ ٠٠٠ مستفيد مباشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، فإنه يجسد على نحو ملموس روح العدالة الإصلاحية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. والصندوق، بصفته هذه، يشكل أمراً فريداً لم يسبق له مثيل - ويستحق أن يحظى بتأييدكم. وقد تطرح صلتنا بالحكمة الجنائية الدولية مشاكل عملية بخصوص الوصول إلى الضحايا بصورة فعالة أو بخصوص أمن وسمعة شركائنا - المحليين والدوليين. بيد أن الصندوق الاستثماري للضحايا هو في نهاية المطاف، لا لشيء إلا بسبب صفاته الإصلاحية والتعويضية وبسبب صلته بالحكمة، سيتمكن من إيجاد شكل ما من أشكال التقدير لأضعف الضحايا ومجتمعهم. كما سيتمكن، وهو أمر أهم، من تقديم دعم جوهري إلى أولئك الذين كثيراً ما يجري تجاهلهم في ثنايا البرامج الأعم المتعلقة بسيادة القانون والبرامج الإنسانية والإنمائية. وإذا اقتبست مرة أخرى ما قاله رئيس المحكمة القاضي سونغ، فإن "الصندوق الاستثماري للضحايا يجد نفسه في مفترق الطرق بين العدالة الدولية والاهتمام الإنساني بالضحايا، إذ أنه يعترف بمحنتهم ويستعيد كرامتهم."

وإنني أدرك أن الفترة الحالية هي فترة اقتصادية صعبة بالنسبة إلى معظمنا. ولكنني أثق أيضاً أنكم تقدرون أن الصندوق الاستثماري بحاجة إلى موارد مناسبة لكي يحافظ على هذه الطموحات على نحو سليم. وقد بلغت تبرعات الدول الأطراف حتى الآن ٥,٨ ملايين يورو، بما في ذلك ١,٢ مليون يورو هذا العام. وأود أن أعرب عن امتنان مجلس الإدارة بشأن جميع التبرعات، بما فيها تلك التي جرى تأكيدها في الأسابيع القليلة الأخيرة.

السيد الرئيس، أرجو السماح لي باغتنام هذه الفرصة ليس فقط لكي أشكر الأطراف التي تبرعت حتى الآن بل أيضاً لكي أدعو الدول الأطراف الأخرى، والدول غير الأطراف، التي أعرف أن بعضها حاضر اليوم، إلى النظر في التبرع للصندوق الاستثماري للضحايا مالياً أو عينياً.

ومع ذلك، فإنني أحثكم على النظر في التحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها في تزويد ضحايا أشد الجرائم خطورة بقدر من الاعتراف الدولي من جانب المحكمة وتزويدهم أيضاً بمساعدة ملموسة تلي احتياجاتهم العاجلة وتساعدتهم على السير على طريق التعافي – وعلى استرداد الكرامة التي يستحقونها.

وأؤكد لكم أن مجلس إدارة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ما زال ملتزمين التزاماً عميقاً بتقديم الدعم إلى الضحايا في إطار ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

وشكراً لكم.